**محضر جلسة الدورة العادية الثانية لسنة 2018**

**الثلاثاء 08 ماي 2018**

تبعا لمقتضيات القانون الأساسي للبلديات عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 11 ماي 1975.

ولمكتوب السيد والي المهدية عدد 6634 المؤرخ في 30 أفريل 2018 والمتعلق بعقد الدورة العادية الثانية في أجل أقضاه 11 ماي 2018,

وللاستدعاء الكتابي عدد 4310 بتاريخ 04 ماي 2018 الموجه إلى أعضاء النيابة الخصوصية وإلى السلط المحلية والجهوية ومكونات المجتمع المدني.

وعلى الإعلام الكتابي عدد 4311 بتاريخ 04 ماي 2018 الذي تم تعليقه بمقر البلدية وبالدوائر وبعديد الأماكن العامة,

وعلى الإعلامات المنشورة بموقع واب البلدية وبصفحة التواصل الاجتماعي,

انعقد بمقر بلدية المهدية يوم الثلاثاء 08 ماي 2018 بداية من الساعة الثالثة بعد الزوال جلسة الدورة العادية الثانية لسنة 2018 برئاسة السيد حسن الحنشي رئيس النيابة الخصوصية وبحضور السادة والسيدات الآتي ذكرهم:

عن النيابة الخصوصية:

* محمد الهادي السقا: رئيس دائرة هيبون
* إنصاف عبيد: رئيسة دائرة الزهراء
* سيدة القروي: عضوة النيابة الخصوصية
* بسمة العلوي : عضوة
* نعيم العايش : عضو

عن إدارة البلدية:

* لطفي بوحمدة: الكاتب العام للبلدية
* هدى الشباح: كاهية مدير الشؤون المالية
* نور الدين المبروك : كاهية مدير الأشغال
* زهير البقلوطي : كاهية مدير الوقاية والتنظيف
* حاتم صفر: متصرف دائرة الزهراء
* سمير بن سالم : متصرف دائرة هيبون

عن الإدارات الجهوية والمجتمع المدني:

* هاشمي الزوالي: مواطن
* محرز العبيد: عمدة المدينة
* راضية الزوالي عثمان: اتصالات تونس
* محمد الهادي الهلالي: صحفي مكتب الشروق
* علي فرج : رئيس جمعية الناشئة الأدبية
* محمد الناصر بالحاج : عن منظمة الدفاع عن المستهلك
* معز الجربي : عمدة الزقانة
* سامي علاية : مواطن

وقد تغيب بعذر السيد والسيدة :

* محمد حواص : المساعد الأول
* بهيجة العجمي: عضوة النيابة الخصوصية

وتغيب بدون عذر كل من السادة:

* الحبيب الزواري : عضو

وتطبيقا لمقتضيات الفصل 35 من القانون الأساسي للبلديات حضر الجلسة الآنسة حنان المساكني القابض البلدي

وقد تولى كتابة الجلسة السيد الكاتب العام للبلدية بمساعدة السيد ياسين صفر رئيس مصلحة شؤون المجلس.

افتتح الجلسة السيد حسن الحنشي رئيس النيابة الخصوصية مرحبا بالحاضرين مهنئا أعضاء المجلس البلدي الذين تم انتخابهم يوم 06 ماي 2018 متمنيا لبقية المترشحين النجاح في انتخابات قادمة,

هذا كما عبر عن تقديره لمختلف السلط الوطنية والجهوية على دعمها للعمل البلدي خلال فترة النيابة الخصوصية التي تشرف برئاستها, وتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء النيابة الخصوصية على تضحيتهم وما بذلوه من عطاء تطوعا لخدمة المدينة وعبر عن تقديره للإدارة البلدية التي كانت داعما أساسيا لإنجاح مختلف المشاريع والبرامج تدعمها نقابة أساسية تميزت بروح البذل والعمل وخير دليل على ذلك حل كل الإشكاليات التي تخص الأعوان خلال جلسات العمل التي تنعقد بالإدارة البلدية وهو ما خلق مناخا متميزا يطيب فيه العمل.

وأشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى مختلف المشاريع التي إنجازها خلال فترة النيابة الخصوصية وهي مكتسبات يجب المحافظة عليها وتدعيمها وتم إنجازها بالشراكة مع المجتمع المدني من خلال البرمجة والتخطيط والمراقبة وبالتالي وجه تحية إكبار وإجلال إلى مختلف مكونات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات وجمعيات ومواطنين على إنجاح أعمال النيابة الخصوصية وخير دليل مشاريع تعبيد الطرقات التي طالت كل الأحياء بالمنطقة البلدية وبلغت كلفتها 25 مليون دينار والبرامج الاستثمارية التشاركية من اقتناء معدات وتعبيد طرقات فضلا عن المشاريع معطلة التي تم الإسراع بإنجازها على غرار المستودع البلدي وتهيئة الفسحة الشاطئية الصخرية بالمدينة العتيقة وجلب مشاريع تعاون دولي كتهيئة سوق السمك وإحداث متحف دار البحار وإحداث منبت بلدي وتهيئة دار الصداقة مع المصادقة على تقديم ترشح بلدية المهدية لأكثر من عشرة مشاريع تعاون دولي فضلا عن الاستشراف للمستقبل بالإعداد للمخطط البلدي للتصرف في النفايات وغيرها من الأعمال والبرامج التي يمكن لكل مواطن الاطلاع عليها بالبوابة الإلكترونية لبلدية المهدية أو بصفحة التواصل الاجتماعي وفي ختام كلمته أشار إلى جدول الأعمال التالي :

1. ختم الحساب المالي لسنة 2017.

ووافق أعضاء النيابة الخصوصية بالإجماع على جدول أعمال الدورة مع الموافقة على إضافة المواضيع التالية:

1. قطع التقادم لبعض النفقات
2. الانخراط في مشروع تعاون دولي SYMBIOCITY

**المداولات :**

1. **ختم الحساب المالي لسنة 2017:**

أفادت السيدة هدى الشباح أن القانون عدد 65 لسنة 2007 المؤرخ في 18/12/2007 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية في فصليه 33 و34 ينص على أن مجلس الجماعة المحلية يدرس قصد المصادقة في دورته العادية الثانية (دورة ماي) من كل سنة الحساب المالي للسنة الماضية ويغلق بذلك ميزانية تلك السنة.

ويحدد القرار المتعلق بغلق الميزانية المبلغ النهائي للموارد الفعلية المستخلصة ولأوامر الصرف الواقعة خلال نفس السنة ويلغى الاعتمادات الباقية بدون استعمال (لعدم توفر ما يقابلها من موارد فعلية) كما يرخص في نقل نتيجة السنة إلى الحساب الخاص المفتوح بحسابات الجماعة المحلية تحت عنوان المال الاحتياطي الذي يمكن استعماله لتمويل مصاريف التجهيز (التنمية) أو أن اقتضى الحال تسوية العجز الحاصل خلال السنة الجارية أو لسداد الديون المتخلدة بالعنوان الأول. وقد استعرضت على أنظار الحاضرين نتائج السنة المالية 2017:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الاعتماد/  العنوان | العنوان الأول | العنوان الثـــــاني | | الجملـــة |
| الجزء الثالث والرابع | **الجزء الخامس**:  (**الاعتمادات المحالة)** |
| **1-المقابيض المرسمة** | **7.944.707,420** | **3.887.236,602** | **1.176.866,002** | **13.008.810,024** |
| **2-المقابيض الحقيقية**  **(المستخلصة)** | **6.964.501,444** | **3.087.121,602** | **1.176.866,002** | **11.228.489,048** |
| **3-المصاريف الحقيقية** | **6.833.550,405** | **1.656.665,259** | **777.241,494** | **9.267.457,158** |
| **العجز (1-2): اعتمادات ستلغى لعدم توفر ما يقابلها من موارد حقيقية** | **980.205,976** | **800.115,000** | **-** | **1.780.320,976** |
| **الفائض (2-3): اعتمادات ستنقل إلى سنة 2018** | **130.951.039**  **بعنوان المال الاحتياطي** | **1.430.456.343**  **بعنوان المال الاحتياطي** | **399.624.508**  **بعنوان المال الانتقالي** | **1.961.031,890** |
| **الاعتمادات الموظفة من العنوان 1 لتسديد مصاريف بالجزء 3 و4 من العنوان 2** | **يقدر الاعتماد الذي تم رصده بـ 442,500 أد إلا أنه لم يتم استهلاكه بسبب عدم تنفيذ صفقة اقتناء معدات نظافة حيث تم رصد كامل الاعتماد لهذا المشروع.** | | | |

1. الغاء بقايا اعتمادات العنوانين الأول والثاني التي بقيت بدون استعمال وذلك طبقا للتشريع المالي الجاري به العمل وحسب التفاصيل الواردة بحسابات القابض البلدي ومطابقتها لحسابات أمر الصرف.
2. نقل البقايا الصافية من العنوانين الأول والثاني والبالغ مقدارها 1.961.031,890 د إلى ميزانية سنة 2018 كما يلي:

* المبالغ المقامة من الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول لسنة 2016 والتي تدرج ضمن المال الاحتياطي 130.951.039 د
* بقايا العنوان الجزء 3 و4 والتي تدرج ضمن المال الاحتياطي: 1.430.456.343 د
* بقايا العنوان الثاني الجزء الخامس والتي تدرج ضمن المال الانتقالي: 399.624.508 د

**قرار المجلس البلدي** : بعد المداولة والنقاش ومغادرة رئيس النيابة الخصوصية القاعة تطبيقا لمقتضيات الفصل 37 من القانون الأساسي للبلديات وانتخاب السيدة إنصاف عبيد رئيسا للجلسة وافق المجلس البلدي بإجماع أعضائه الحاضرين على ختم الحساب المالي لسنة 2017 كما يلي :

**\*إحدى عشرة مليونا ومائتان وثمانية وعشرون الفا وأربع مائة وتسعة وثمانون دينارا و48مليما..................11.228.489,048د المبلغ الجملي لمقابيض الميزانية لتصرف سنة 2017.**

**\*تسعة ملايين ومائتان وسبعة وستون الفا واربعمائة وسبعة وخمسون دينارا و158 مليما .........................9.267.457,158 د**

**المبلغ الجملي للنفقات المأذون بدفعها لتصرف 2017.**

**\* تسع مائة وثمانون الفا ومائتان وخمسة دنانير و976 مليما ...............................................................980.205,976د**

**مبلغ الاعتمادات الباقية دون استعمال بالعنوان الاول والتي يصرح بإلغائها.**

**\* ثمان مائة الفا ومائة وخمسة عشر دنانيرا ....................................................................................800.115,000 د**

**مبلغ الاعتمادات الباقية دون استعمال بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني والتي يصرح بإلغائها**

**\* مائة وثلاثون الفا وتسع مائة وواحد وخمسون دينارا و039 مليما ..............................................................130.951,039د**

**مبلغ الفائض من العنوان الاول الذي يرخص في نقله الى المال الاحتياطي.**

**\*مليونا وأربع مائة وثلاثون الفا وأربع مائة وستة وخمسون دينارا و343 مليما ..............................................1.430.456,343د**

**مبلغ الفائض بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقله الى المال الاحتياطي.**

**\* ثلاث مائة وتسعة وتسعون الفا وستمائة وأربعة وعشرون دينارا و508 مليما .................................................399.624,508د**

**مبلغ الفائض بالجزء 5 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقله الى المال الانتقالي.**

1. **قطع التقادم لبعض النفقات:**

أفادت السيدة هدى الشباح أن البلدية قامت بعقد بعض النفقات تتعلق بــ:

- دراسة منتزه ترفيهي المزمع إنجازه بالميناء في إطار مشروع المدينة المنتزه

- عقد تسويغ مقر كمستودع بلدي يتضمن نسبة زيادة تقدر بــ 6 % سنة بسنة

إلا أن عملية خلاصها أصبح محل مجادلة فيما يتعلق بسقوط هذه المصاريف بالتقادم وذلك طبقا للفصل 46 من مجلة المحاسبة العمومية والمعطيات التالية:

- بالنسبة للنفقة الخاصة بدارسة المنتزه فقد تم استصدار إذن بالتزود خلال سنة 2009 لفائدة 03 مهندسين معماريين الذين سيتولون القيام بالدراسة وذلك بعد استشارة أعدت في الغرض في كلفة تقدر بــ 3.133,333 د لكل مهندس معماري.

وتم اشعار المصالح في عديد المناسبات خلال جلسات العمل بانه لم يتم تسوية الوضعية بخلاص المزودين أو أن يتم إلغاء الإذن بالتزود واستغلال الاعتمادات في تدخلات أخرى وكانت النية تتجه إلى مواصلة الإنجاز باعتبار أن إعادة الاستشارة ستفضي إلى كلفة أكثر للدراسة، إلا اننا لم نتمكن من الحصول على الفواتير إلا سنة 2016 قصد الخلاص وتبين أن المهندسين المعماريين تولوا إنجاز الدراسة ومدوا بها البلدية من خلال محضر جلسة لتبرير التأخير الحاصل في انجاز المهمة المؤرخ في نوفمبر 2017 ,وعليه قمنا كإدارة مالية بإتمام الإجراءات للخلاص إلا أنه تعذر تأديتها لسقوط التقادم في شأنها وعدم توفر ما يفيد قطع التقادم سواء من المنتفعين أو من الإدارة البلدية التي لم توافي المعنيين بالأمر بمواصلة الدراسة وذلك على معنى الفصل 46 من م.م.ع.

وقد تم إجابة القباضة البلدية أولا بان العملية لا تعتبر دين لعدم حصول البلدية على الفاتورة إلا خلال سنة 2016 ومن هذا التاريخ يبدأ احتساب الدين باعتبار وأن مفهوم الدين في المطلق يجب أن يكون الملف مستوفي الشروط (جميع الوثائق متوفرة) ولم تقدر البلدية على خلاصه.

كما أنه وعلى معنى الفصل 92 " فان القرارات الخاصة بمصاريف التنمية أو النفقات التي تدفع من أموال المساهمة فإنها تبقى معمولا بها إلى أن يتم تنفيذها " غير أنه تعذر كذلك اعتماد هذه التبريرات للخلاص.

أم فيما يتعلق بعقد التسويغ الخاص بكراء مقر المستودع البلدي مع المسوغ كريم رجب فقد تم خلاص صاحب المحل في معين الكراء السنوي دون زيادة المنصوص عليها ضمن الفصل 06 من عقد التسويغ والتي رفض مراقب المصاريف سابقا التأشير عليها.

غير أنه تم إعادة التعهد في شأن الزيادة خلال سنة 2017 وتم التأشير وقمنا بإعداد الأمر بالصرف إلا أنه تعذر استكمال الإجراءات لتأدية هذه النفقة مع القباضة البلدية لعدم توفر ما يفيد قطع التقادم وكذلك حاولنا تبسيط العملية باعتبار توفر عقد ممضى ومسجل إلا أن البلدية أخلت بتطبيق بنوده وعليه فإن المعني بالأمر غير مطالب بتقديم ما يفيد قطع التقادم خاصة وأن البلدية تتولى خلاص الأصل

**قرار المجلس البلدي:** الموافقة بالإجماع على قطع التقادم على بعض النفقات المشار إليها أعلاه.

**3.الانخراط في مشروع تعاون دولي SYMBIOCITY:**

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أ بلدية المهدية تلقت مراسلة من الجامعة الوطنية للمدن التونسية تعلمنا فيها بفتح باب الترشح للانخراط في مشروع تعاون دولي ضمن برامج التعاون مع الوكالة الدولية للجمعية السويدية للسلطات المحلية و الجهات SKLI ) ) وعنوان المشروع : SYMBIOCITY أما محتواه فيتمثل المشروع في خلق التكافل و دمج و توحيد توجهات العمل بين الأطراف الفاعلة في المدينة و توحيد الرؤية المستقبلية للمدينة و يقدم أساليب و إجراءات و أدوات لمساعدة البلديات بطريقة تشاركية مع الأطراف الفاعلة بالمدينة من خلال خلق نظرة شاملة من التخطيط إلى التطوير على الإدارة الحضرية و يعتمد عمل المشروع على الرؤى و الاستراتيجيات , حيث يرتكز على التخطيط الحضري المتكامل و إيجاد الحلول الشاملة التي تضم جميع الميادين الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و تخطيط المدن. ومدة تنفيذ المشروع : 24 شهر.

**قرار المجلس البلدي** : الموافقة بالإجماع على المشاركة في مشروع التعاون الدولي المشار إليه أعلاه.

وقبل اختتام الجلسة توجه السادة أعضاء النيابة الخصوصية بتوصية إلى المجلس البلدي المنتخب تم تدارسها بجلسة المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 02 ماي 2018 والمتعلقة بتسمية إحدى الأماكن باسم الدكتور محمد الحبيب حمزة للخدمات الجليلة التي قدمها للمدينة وتكريما لشخصه ودعمه اللامحدود للعمل البلدي وتم اقتراح المكان المتمثل في الحديقة المقابلة لمطعم نبتون, كما توجه السادة أعضاء النيابة الخصوصية بالشكر الجزيل للدكتور محمد الحبيب حمزة الذي ترك ولازال الأثر الطيب في مدينة المهدية والمتمثلة خاصة في :

* جلب عديد المشاريع التنموية للمنطقة البلدية تتمثل في تدعيم البنية التحتية ( تعبيد - ترصيف - حماية المنطقة من الكوارث الطبيعية – تجميل ...)
* تهيئة وتجميل ساحة القيروان والتعهد بصيانتها
* تهيئة وتجميل ساحة نبتون والتعهد بصيانتها
* تهيئة وتجميل الكرنيش والتعهد بصيانته
* زراعة الآلاف من أشجار النخيل بكامل المنطقة البلدية
* تدعيم العمل الجمعياتي وخاصة جمعية صيانة المدينة ونادي الطاهر صفر
* تهيئة فضاء الصخرة 2 بشاطئ المهدية كفضاء ترفيهي رياضي
* تنظيم عديد حملات النظافة
* التدخل لإعانة عديد العائلات المعوزة
* المساهمة في الحد من تفاقم نسب البطالة بالجهة
* المساندة الإنسانية والطبية وخاصة لأصيلي الجهة

مع الملاحظ أن مجالات تدخله كانت ولا تزال لغايات إنسانية وقيمية مرتبطة بحبه لمدينة المهدية وأهاليها وهذه الخدمات ممتدة على أكثر من أربعين سنة زادت في القيمة الحضارية والتاريخية للمينة إضافة إلى جماليتها.

ورفعت الجلسة على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال

**وحرر بتاريخه**

**رئيس النيابة الخصوصية**

**حسن الحنشي**